

هل تتجه الجزائر نحو مجتمع مغلق ؟

قراءة نقدية في دراسات سوسيولوجية حول التدرج الاجتماعي في المجتمع الجزائري

بقلم / الدكتور ادريس بولكعيبات
قسم علوم الاعلام والاتصال
جامعة منتوري . قسنطينة

ملخص:

يتناول هذا المقال المقال بالتحليل و النقد دراسات سوسيولوجية كانت قد أجريت على فترات متقطعة خلال الأربعين سنة الماضية . و مع أن تلك الدراسات لم تغط الواقع الاجتماعي الجزائري بكل تفاصيله المعقدة ، إلا أن نتائجها تصب في مجرى واحد وهو : أن خطاب السلطة الذي جعل من " التغيير " برنامجا للعمل على امتداد عقود لم يكن يعكس واقعا فعليا يتصف بالديناميكية بل أنه كان مجرد أداة من أدوات التلاعب بالعقول و الهيمنة .

Résumé :

Dans cet article, l'auteur présente une lecture analytique et critique de quelques études sociologiques sur la formation des classes sociales. Ces études réalisées dans des périodes différentes, bien qu'elles ne reflètent rigoureusement la réalité sociale algérienne avec toutes ses dimensions on peut en tirer une conclusion frappante. D'une part, le pouvoir politique Développait un discours basé sur un mot d'ordre ' le changement ' , d'autre part la réalité sociale montrait une résistance en développant une logique qui mènent vers une société bloquée. Est –ce l'innocence de l'utopie ou bien la manipulation pure et simple ?

مقدمة :

أجريت دراسات سوسيولوجية حول الطبقات الاجتماعية في الجزائر منذ عام 1961 . إلا أن هذه الدراسات تناولت الطبقات الاجتماعية بشكل عام وظروف تكوينها وكان ذلك مساهمة في خلق تراكم معرفي حول مسألة التدرج الاجتماعي في الجزائر و المعايير التي يمكن اعتمادها لبناء واقع هذا التدرج .

هذه الدراسات هي دراسة بيير بورديو و دراسة روني غاليسو و دراسة مغنية الأزرق و دراسة محمد بوخبزة و مقارنة علي الكنز . وتتعامل كل من هذه الدراسات مع واقع اجتماعي معين ما لبث أن تغير . فمن دراسة بيير بورديو إلى الطرح الذي عرضه علي الكنز، حدث حراك اجتماعي ظاهري من جراء ظهور عوامل سياسية ، حيث انتقلت الجزائر من المرحلة الكولونيالية إلى مرحلة بناء الدولة الوطنية التي تميزت بتطبيق تجارب في الإصلاح الاقتصادي كان لها الأثر البالغ على النزوح من الريف إلى المدينة و على الحراك المهني من الزراعة إلى الصناعة ، بسبب ظهور مراكز للاستقطاب أو الجذب وعدم التوفيق في ترجمة شعار " التوازن الجهوي " . فما جرى على الأرض كان مخالفا تماما لمحتوى ذلك الخطاب المثقل بالوعود و الدعاية . لكن هل أدت هذه العوامل إلى إثارة حراك اجتماعي فعلي أم أنها أدت إلى حالة من إعادة إنتاج المجتمع على نحو معين ؟

1- بورديو والمعايير المهنية:

في عام 1961 ، أي قبل استقلال الجزائر بسنة واحدة أنجز بيير بورديو بمعية الين ديربال Alain Durbel و جون بيير ريفت J.P.Rivet و كلود سابل Claude Sapel دراسة بعنوان : العمل و العمال في الجزائر Travail et travailleurs en Algérie . و ما يهمنا في هذه الدراسة هو الفصل الثاني منها الذي كتبه بيير بورديو تحت عنوان "خطوط عريضة للطبقات الاجتماعية un tableau des classes sociales Esquisse pour" . وحاول بورديو في

هذا المقال ضمن هذه الدراسة أن يحدد المعايير التي تسمح بالتمييز بين الطبقات الاجتماعية . و قد حددها في أربعة معايير هي : (1)

- نوع القطاع الاجتماعي الذي يشتغل فيه الفرد , أي الاقتصاد الحديث أو الاقتصاد التقليدي .
- مدى الاستقرار في المهنة . - نوع النشاط , أي ما إذا كان يدويا أم غير يدوي . - درجة التأهيل أو مستوى التعليم .

- نوع القطاع الاقتصادي : يميز عادة الباحثون في الاقتصاد الجزائري بين قطاعين : القطاع التقليدي و القطاع الحديث . فالأول يشير إلى النشاط الاقتصادي الذي كان سابقا على دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر و الذي استمر في ظل الاحتلال , حيث لم يتمكن من تدجينه لارتباطه بالبنية الاجتماعية و الثقافية . ففي الفلاحة , رغم استيلاء المعمرين على الأراضي الجيدة . ظل الجزائريون يسيطرون على 7.672.000 هـ (2) . دخل الفرد في الفلاحة التي كان يعيش عليها 7 ملايين لا يزيد إلا بقليل عن متوسط دخل الفرد في الهند خلال الفترة الاستعمارية (3) . والواقع أن القطاع التقليدي يشمل أيضا الرعي في المناطق السهلية و الحرف في المناطق الحضرية , و هذه الأشكال من النشاط لا تزال مستمرة.

أما الثاني فيشير إلى النشاط الاقتصادي الذي كان تحت سيطرة المعمرين . الجزء الأهم منه زراعي , إذ كان 25.000 أوروبي يسيطرون على 2.720.000 هـ (4) و يمارسون زراعة تهدف إلى التصدير كزراعة الكروم . و الحمضيات , ثم توسع هذا النشاط خلال الحرب العالمية الثانية إلى الصناعة و الخدمات في المناطق الحضرية . و هو قطاع حديث بمعيار أسلوب إدارة النشاط و استغلال الموارد.

هذه الثنائية في الاقتصاد الجزائري نتجت عنها كما يقول بورديو فروق معتبرة في الشروط المادية لحياة العمال , و في مواقفهم الاقتصادية و الإيديولوجية , و التي يمكن وصفها بأنها تؤدي إلى تشكل مجتمعين منفصلين؛ لكل أسس خاصة به في التدرج (5) . و بالرغم من أن القطاع التقليدي مازال

مستمر بكل صوره إلى حد الآن , إلا انه من غير المفيد اعتباره مقياسا للتدرج الاجتماعي اليوم . إذ أن بعض الحرف تحول أصحابها إلى برحوازية صغيرة, كما أن أصحاب الأراضي الفلاحية التي تستغل بطريقة تقليدية, أصبحوا هم أيضا أفضل حالا من الذين يشتغلون في

أراضي القطاع الحديث , كعمال أجراء , خاصة بعد أن فشلت تجارب الإصلاح التي تعرض لها هذا القطاع .

- الاستقرار المهني : ولعل هذا المعيار وليد وضع اقتصادي ظرفي , ففي المرحلة التي أجرى فيها بورديو دراسته كان العمال الجزائريون سواء في الزراعة أو في الصناعة يعانون من عدم الاستقرار في العمل , حيث كان أغلبهم يعمل عملا موسميا . ففي عام 1954 , أحصي 500 ألف عامل زراعي جزائري , لم يكن بينهم سوى 170 ألف عامل دائم (6) . و ما يشير إلى أن هذه الظاهرة كانت ضاغطة على عمال الفلاحة في تلك الفترة شهادة عامل زراعي ذكرها " ميشال لويني " في كتاب " الفلاحون الجزائريون "؛ حيث قال : " إذا كسرت محراثا : تطرد و تشكوا للقاضي , لكنك تخسر في كل مرة "

(7) . لكن المرحلة التي بدأت مع الاستقلال و خاصة خلال مرحلة التصنيع غيرت الكفة لصالح العمال الدائمين ؛ حيث أصبحوا أكثر عددا . و لم يشكل الخوف من عدم الاستقرار هاجسا للعمال الجزائريين إلا بعد تخلي الدولة عن لعب دور الدولة المشغلة في السنوات العشر الأخيرة. و مع ذلك فان ظاهرة العمل الموسمي تحجمت إلى الحدود الدنيا لدرجة أنه لا يمكن اعتبارها معيارا للتدرج الاجتماعي. و قد ارتبط اسم بورديو بالمقاربة المنهجية الداعية إلى تناول الظواهر بحسب الحقول التي يمكن أن تنتمي إليها و من هذه الزاوية يمكن القول أن معياري القطاع الاقتصادي و الاستقرار في العمل يعبران عن الحقل الاقتصادي.

- نوع النشاط الذي يقوم به الفرد , و هنا يميز بورديو بين العمل اليدوي و العمل غير اليدوي؛ و نلاحظ من خلال تبني هذا المعيار مدى تأثره بالفكر الهيغلي . إذ يرى أن " العمل اليدوي يضع صاحبه في مواجهة

المادة التي تقاومه و التي لن يكون له من موقف إزاءها سوى واقعية التقني " (8) . و قد كان هيغل يرى أن " العمل ينفي الطبيعة. و لكن الإنسان على خلاف الحيوان الذي يلبي رغباته بالتهام الموضوع , يبدل طبيعة الطبيعة و غيرها و يحولها . الحيوان يبيد الطبيعة و الإنسان يعيد خلقها بإضفاء الحلة الإنسانية عليها . (9) أما النوع الآخر من

النشاط فهو العمل غير اليدوي . و لا أعتقد أن بورديو يقصد به العمل الفكري؛ مثلما هو الحال عند غرامشي. فمن يمارس هذا النوع من النشاط عنده يتمتع بحد أدنى من التعليم . و لعله يقصد بذلك الذين يشرفون على العمل اليدوي في المؤسسات , أي الذين يقومون بمهمة التنظيم . ويبدو أن هذا النوع من النشاط تغير منذ أربعين سنة , أي منذ أن أجرى بورديو دراسته . فالذين يتولون مهمة التنظيم و العمل المكتبي , أصبحوا أكثر تكويننا , و مستواهم التعليمي لم يعد " الشهادة الابتدائية " الشهيرة في الخمسينيات و الستينيات . إذ أن أهم السياسات التي اتبعت بعد العام 1962 , كانت تعميم التعليم.

- درجة التأهيل أو مستوى التعليم : يقول بورديو إن " تأثير التكوين أو التأهيل ليس حاسما إلا في القطاع الحديث , أي الإدارة و الصناعة بشكل خاص؛ الصناعات الميكانيكية , الطاقة , التعدين , أما القطاع التقليدي فعلى العكس, إذ يسمح للأفراد بالإفلات من سيطرة الدبلوم " (10).

و يبدو أن هذا المعيار له علاقة بالمعيار الثالث فكلاهما يرتبط بالتكوين . و عليه يمكن تصنيفهما ضمن ما يسميه بورديو الحقل الثقافي، إلا أن بورديو غيب الحقل السياسي للتدرج الاجتماعي , و ربما لأسباب إيديولوجية بالدرجة الأولى .

بالرغم من أن الظرف الذي أجريت فيه الدراسة يلفت الانتباه إلى وجود عملية ظاهرة لقلب علاقة السيطرة بين الأهالي و المستوطنين من خلال حرب التحرير . فالانتماء إلى هذا الطرف أو ذاك ، يوحى بتدرج اجتماعي مبدئي. فقد كان المجتمع الجزائري قبل عام 1962 شبه طائفي . و وفق هذه المعايير, فان بورديو بنى أربع طبقات اجتماعية في الجزر على النحو التالي: (11) .

- حثالة البروليتاريا Les sous prolétaires و تضم هذه الطبقة العمال الذين لم يتلقوا أي تعليم , و هم في الغالب مهددون بفقدان مناصب العمل في أية لحظة .
- البروليتاريا و تضم العمال المهرة في القطاع الحديث و يقول بورديو أن هذه الطبقة تشكل (النخبة العمالية).

- طبقة عمال القطاع التقليدي و تضم , البرجوازية التقليدية الورثة لمؤسسات نصف صناعية , و تضم أيضا البرجوازية التجارية . و يقول بورديو أن التجارة تشكل " المنفى للعمل التقليدي " .

- طبقة الذين يقومون بأعمال غير يدوية في القطاع الحديث و لهم مستوى تعليمي . و هذه الشريحة تشكل حسب بورديو " برجوازية صغيرة " و تضم هذه الشريحة الموظفين الإداريين و الوظيف العمومي أي البيروقراطيين.

و أرى أن هذا التصنيف هو محاولة تمثيل جانب من واقع الفترة التي أجريت فيها الدراسة. فالطبقات الاجتماعية الأربعة التي تحدث عنها بورديو زال بعضها , و ظهرت طبقات اجتماعية أخرى , بحكم الحراك الاجتماعي و المهني الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد الاستقلال .

و إذا كانت هذه هي الملاحظة العامة حول هذا النموذج , فان ما يلفت الانتباه أكثر هو وضع الطبقة الاجتماعية الرابعة .فهذه الطبقة تتشكل من الذين يعملون في القطاع الحديث, و يمارسون أعمالا غير يدوية أي أنهم يقومون بأعمال ذات طابع إداري سواء كانوا إطارات متوسطة أو إطارات سامية.

و يزعم بورديو أن هؤلاء يشكلون طبقة البرجوازية الصغيرة في المجتمع الجزائري؛ وقد يكون محقا . ففي تلك المرحلة من التاريخ كان الأوروبيون يشكلون البرجوازية الوحيدة للبلاد. أما فئة الجزائريين الذين لهم مستوى تعليمي و تموقعوا في الادارة، فإنهم كانوا يمثلون موقعا أفضل من غيرهم من الجزائريين، قد يكونون برجوازية صغيرة بالنسبة لتلك المرحلة التي كان فيها البؤس الاقتصادي و الاجتماعي ظاهرة عامة تمس الأغلبية الساحقة من الجزائريين . إلا أن

الوضع اختلف بعد الاستقلال, حيث اتسعت هذه الطبقة بعد انسحاب الإدارة الاستعمارية. و بدت و كأنها تتجه نحو التنوع في شرائحها.

2- غاليسو René Galissot والتدهور الطبقي :

يعد رونييه غاليسو من الباحثين الفرنسيين الذين اهتموا في دراساتهم بشمال أفريقيا, و قد كان نصيب الجزائر من هذه الدراسات وافرا . و منها مقارنة حول الطبقات

بعنوان : " الطبقات الاجتماعية , الدولة و التنمية في الجزائر منذ الاستقلال Classes sociales et développement en Algérie depuis L'indépendance " (12).

و قد تناول غاليسو الموضوع على صورة مقارنة تاريخية . إذ تطرق إلى العوامل التي أثرت على الطبقات خلال المرحلة الكولونيالية و كذا منذ قيام الدولة الوطنية.

أ- سياسة التفجير في الحقبة الكولونيالية : يرى غاليسو أن الاستعمار في الجزائر عمل بطريقة معاكسة لتلك التي اتبعها في شرق آسيا . ففي الجزائر انتزع ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية . إلا أن التفجير عن طريق سن الضرائب لم يكن أقل حدة . فقد أدى إلى الإفلاس الجماعي للأهالي . و ترتب عن هذه السياسة ثلاث نتائج : (13)

- أن البرجوازية الجزائرية أصبحت محدودة العدد , و نوعت نشاطاتها , ووجهت أبناءها نحو المهن الليبرالية ؛ مما أعطى قيمة اجتماعية للعلم و المعرفة . و يقول غاليسو أن التحليل لأصول الإطارات الجزائرية في الوزارات أو الشركات الوطنية تسمح بالعثور على الأسر التي كانت لها القوة المالية و التجارية خلال الحقبة الاستعمارية.

- أن التفجير مس أيضا البرجوازية الصغيرة . ففي عام 1966 أحصي 180 ألف فرد من هذه الطبقة , بين حربي و تاجر.

- الوضع الصعب للبروليتاريا في وجود أعداد كثيرة من العاطلين عن العمل , و قد أدت هذه الظاهرة إلى ما يسميه غاليسو " التدهور الطبقي Le déclassement " و حتى أولئك الذين يشتغلون في الفلاحة يصنفهم غاليسو

ضمن هذه الطبقة. إذ يقول: " في الجزائر لم يعد هناك وجود للفلاحين : إن الفانونية Fanonisme مجرد وهم . و ما هو موجود هم مرشحون لأشكال متنوعة من العمل المأجور .

ب- مرحلة الدولة الوطنية : و هي مرحلة عرفت فيها الجزائر تغيرات نتيجة ظهور سلسلة من التجارب ؛ منها التسيير الذاتي و سياسة التصنيع المكثف و تجربة ما سمي بالثورة الزراعية و ظهور رأسمالية الدولة .

و في ضوء هذه العوامل يميز غاليسو بين أربع طبقات اجتماعية هي:

-الأجراء في الفلاحة , و قد تشكلت هذه الطبقة من العمال الذين اشتغلوا في مزارع الكولون قبل الاستقلال. وكذا بعده عندما بدأت تجربة التسيير الذاتي مع الهجرة الجماعية للكولون. و يقول غاليسو بشأن تركيبة هذه الطبقة : " ان الأمر يتعلق بعمال فلاحين قرويين من التشكيلة النقابية و ليس حركة فلاحية ... و مجددا يتأكد بوضوح العمل المأجور " (14).

الأجراء في الصناعة و البناء , و يقول غاليسو إن: " بطء أو ضعف النمو في التوظيف الصناعي , بسبب تطبيق التخطيط الذي لم يتجه إلى التصنيع إلا في مرحلة ثانية , بعد أن أقيمت منشآت الصناعات الثقيلة التي لم تفتح أبوابها إلا لبضع آلاف من العمال " (15). و عليه كان العمال في الصناعة يتمركزون أكثر في البناء و الأشغال العمومية .

-أصحاب الأعمال الحرة , و هي طبقة البرجوازية الصغيرة , و هي الطبقة التي تشكلت في القطاع الخاص . و يقول غاليسو أن هذه الطبقة توجد في وضع الأقلية. أمام ترقية الشرائح الاجتماعية في قطاع الخدمات و التوظيف العمومي (16) .

- طبقة البيروقراطيين التي تضم الذين يعملون في قطاع الخدمات, من موظفين و سياسيين . و يرى غاليسو أن البيروقراطية في الجزائر تعود أصولها في أغلب الحالات إلى أولئك الذين استفادوا من التعليم بالفرنسية. و أن المدرسة تذكر بالأصول البرجوازية للبيروقراطية (17). و نلاحظ أن الطبقة الرابعة عند غاليسو جمع فيها بين الذين يصيغون القرار و أولئك الذين يشرفون على تطبيقه. أي أن

نموذجه لا يميز بين الطبقة الوسطى الجديدة و الطبقة العليا . و أن الطبقة الوسطى عنده تنحصر في صغار التجار و هي الطبقة الوسطى القديمة عند رايت ميلز . و عليه يبدو هذا النموذج الذي يعود إلى العقد الثامن من القرن العشرين غير مناسب لاستيعاب الواقع الاجتماعي الحالي .

و لعل أهم شيء في مقارنة غاليسو هو لفت الانتباه إلى ظاهرة " التدهور الطبقي Le déclassé حيث أشار إلى تفكير البرجوازية الصغيرة , و انحدارها إلى صف

البروليتاريا , نتيجة التجارب التي قامت بها السلطة في تلك المرحلة ؛ في مسعى لاستنهاض تنمية . و في الفترة التي طرح فيها غاليسو مقارنته كانت الطبقة الوسطى الجديدة في طور التشكل من خلال تنامي الحاجة إلى مسيرين و بيروقراطيين في ظل التسيير الإداري للاقتصاد . و لعل السعي للسيطرة على القرار في المؤسسات الاقتصادية التي أنشأتها الدولة بين شرائح مختلفة للطبقة الوسطى أدى إلى خلل في وظيفة هذه المؤسسات ؛ حيث لم تعط نتائج اقتصادية , بل تحولت إلى فضاء لهيكل المجتمع لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية بالدرجة الأولى .

3- مغنية الأزرق والآلة البيروقراطية:

ظهرت دراسة مغنية الأزرق " نشوء الطبقات في الجزائر " عام 1975 باللغة الإنجليزية , أما الطبعة العربية الأولى فلم تظهر إلا عام 1980 . و ترى مغنية الأزرق في هذه الدراسة أنه : " في حالة الجزائر يمكن أن تعرف الطبقة على أساس تملك وسائل إنتاج و أسلوب تملك قوة العمل ، و لا يؤخذ الوعي الطبقي هنا كمعيار في التعريف . لأن ظهور هذا المفهوم يتوقف على توفر القنوات التي تتيح التعبير عن المصالح الطبقيّة و النصوص القانونية فيما يتعلق بحرية إقامة التنظيم السياسي " (18). و تبدو النزعة الماركسية واضحة على تعريف مغنية الأزرق , بالرغم من أنها حاولت أن تدخل نوعا من المرونة على المفهوم الماركسي - يستجيب لخصوصية الواقع الاجتماعي الجزائري , فقد استبعدت عنصر الوعي في تشكيل الطبقة , لتبسيط المشكلة . إذ أن هذا العنصر خلق تعقيدات نظرية في تناول الطبقات الاجتماعية . وعلى اعتبار أن الباحثة انطلقت في تحليلها من هذا النموذج الإرشادي " براديغم " , فإنها ركزت على ما تسميه بالطبقة المهنية و حددت من أجل تحسس أثر هذا المفهوم في الواقع الجزائري أربعة مؤشرات هي : (19) .

- السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج . - دور مهيمن في التنظيم و التوزيع الاقتصادي لفائض القيمة .

- دور مهيمن في التشذيب الإيديولوجي . - دور مهيمن في صنع القرار السياسي .

و هذه المؤشرات يمكن تحسس وجودها من خلال تجارب التنمية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال . إذ اتجهت بالاقتصاد نحو السيطرة الجماعية و التأمين أي ظهور ما يعرف بـ " برجوازية الدولة " التي تعتمد على جهاز بيروقراطي ضخم , و قد ركزت الباحثة في دراستها على تشكل البيروقراطية الجديدة التي ظهرت بعد الاستقلال. و تبني مغنية الأزرق بنية البيروقراطية المفترضة في الجزائر عام 1963 , و التي صاغها " ايان كليغ Ian Clegg " الذي كان قد أجرى دراسة هو بدوره عن تجربة "عمال التسيير الذاتي في الجزائر Workers self management in Algeria " و تشكل هذه البنية من :

أ-محافظين , أمناء عامين , مديري مجالس الخ

ب- مشرفي مكاتب , أفراد (ذوي) مهارات.ج- سعاة .(20)

و الملاحظة التي يمكن إبدائها حول هذه البنية أنها لا تميز بين شرائح البيروقراطية , إذ تفترض أن الإطارات السامية و المتوسطة تتمتع بتجانس داخلي فيما بينها ؛ على الرغم من وجود فروق كبيرة بين هذين المستويين من السلم الإداري . و إذا أخذنا في الاعتبار مؤشري : الدور المهيمن في التنظيم و التوزيع الاقتصادي لفائض القيمة و الدور المهيمن في صنع القرار السياسي ؛ و هما مؤشران على وجود طبقة مهيمنة ، فإننا نجد أن نصيب هاتين الشريحتين من توزيع فائض القيمة غير متكافئ . كما أن مسألة التأثير على القرار غير متكافئة هي الأخرى بين الشريحتين . فالإطارات السامية تشارك في صنع القرار بينما الإطارات تشرف على تنفيذ القرار . و الملاحظة الثانية هي أن تحليل مغنية الأزرق , لا يعكس كل الواقع الجزائري . فالنموذج الذي تبنته الباحثة يقترب من النموذج البيروقراطي الستاليني . و هو نموذج لم يتمظهر في كل حقول النشاط الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي في الجزائر, حتى في المرحلة البومدينية التي تميزت بالتخطيط و التوجه الواضح نحو دولة مركزية . و تجربة التسيير الذاتي التي اعتمدت كأساس لتحليل النموذج الجزائري كانت تجربة قصيرة العمر كما أنها لم تشمل إلا مجالات محدودة في الاقتصاد . و لعل أهم ما أثارته الباحثة في هذه الدراسة هو تأكيدها أنه " في حالة الجزائر , فان بيروقراطية الدولة تستخدم كأداة للإنتاج الطبقي و إعادة الإنتاج الطبقي على السواء " (21).

و معنى ذلك أن الباحثة تعتبر بيروقراطية الدولة في الجزائر آلة لمنع الحراك الاجتماعي , حيث تحول دون حصول الأفراد على تكافؤ في فرص تحسين أوضاعهم و الصعود في السلم الاجتماعي , أي عكس السياسات المعلنة التي تشارك في صياغتها بيروقراطية الدولة . إلا أن الباحثة لم توضح الآليات التي تجعل من الإدارة أداة لإعادة الإنتاج الطبقي . و لعلها قامت من خلال هذه المقاربة بإسقاط النموذج البيروقراطي الذي كان مهيمنا على دول أوروبا الشرقية قبل انهيار جدار برلين على الجزائر . فقد عرفت تلك الدول ركودا في بنائها الاجتماعية و الاقتصادية . قبل إعادة صياغة أنظمتها السياسية و الاقتصادية ثم أن الفترة ما بين إجراء مغنية الأزرق لدراساتها و تبلور صياغة النظام القائم على البيروقراطية في الجزائر ابتداء من العام 1967 كانت قصيرة. إذ لا تبدو هناك إمكانية لإصدار حكم على إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية لنفسها , و على الامتناع عن الحراك الاجتماعي , في فترة أقل من جيل . مما يدل على أن الحكم الذي أصدرته مغنية الأزرق لا يستند إلى واقع فعلي . و إنما هو توقع لما يمكن أن يحصل لاحقا .

4- محمد بوخبزة والمجموعات الاجتماعية :

قام محمد بوخبزة بدراسة موضوعها " القطيعة و التحولات الاجتماعية في الجزائر . Ruptures et transformations Sociales en Algérie " و غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1950 و 1980 . و سلطت الدراسة الضوء على الفوارق بين الشرائح الاجتماعية , إذ يقول محمد بوخبزة :
" يجب أن يكون المرء أعمى لينكر وجود فوارق اجتماعية في الجزائر , قبل أو أثناء الاستعمار و كذا بعده . لأن المستعمر خلال سيطرته لم يفعل سوى إذكاء حدة الفوارق و التمايز في المجالات الثلاثة : الاقتصاد و الثقافة و السياسة " (22).
و يتجنب محمد بوخبزة استعمال مفهوم " الطبقة "؛ إذ يقول: " قررت استعمال مفاهيم أريدها أن تكون محايدة أكثر ليس لها لون و أقل غموضا , إنني أتحدث عن مجموعات اجتماعية Ensembles Sociaux و شرائح مهيمنة أو تحت السيطرة " (23) .

و تجنب استعمال مفهوم " الطبقة " و استبداله بمفهوم " المجموعات الاجتماعية " لن يغير من الأمر شيئاً.

فالتعقيدات التي تواجه الباحث عند استخدامه للمفهوم المقترح ستظل قائمة, طالما أن مدلوله لا يختلف عن الطبقات . إذ نجد أن محمد بوخبزة يقول: " إذا كانت الطبقات الاجتماعية في ذاتها موجودة في كل المجتمعات , فكما كانت هناك سلطة هناك تدرج اجتماعي و تقسيم اجتماعي للعمل ؛ أما الطبقات لذاتها واعية لأوضاعها و موقعها , فإنها غير موجودة إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط . هذه الشروط تتعلق بمختلف السلطات و شرعيتها و التي تتحقق في الحقل الاقتصادي و الثقافي " (24) .

و يبدو أن تجنب بوخبزة استعمال مفهوم " الطبقة " يعود لهذا السبب , أي الخوف من عدم تحقق " الطبقة لذاتها " , لأن ذلك يتطلب توفر مجموعة من الشروط , منها إمكانية تعبير الطبقات عن وجودها و إيديولوجياتها . و في الظرف الذي أجريت فيها الدراسة كان شعار السلطة في الجزائر هو " وحدة الفكر و التصور " الذي يعني منع الطبقات الاجتماعية من التفكير لنفسها و امتلاك وسائل التعبير عن ذلك. فقد كانت الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها وكذا الطبقة البرجوازية مضطرتين لتجنب إظهار أيديولوجيات مضادة للأيديولوجية الرسمية. و يمكن تفسير ذلك السلوك وفق نظرية نويل نيومان E.Noël Newmann التي كانت ترى أن الأقلية تضطر للالتزام الصمت, خوفاً من أن تجدد نفسها في عزلة (25).

و بالتالي كان من الصعب في تلك الظروف على الطبقات الاجتماعية أن تعبر عن اتجاهاتها و أفكارها.

وفي رأيي أن محمد بوخبزة و مغنية الأزرق يتفقان حول هذه المسألة فالأول تجنب استخدام مفهوم الطبقة لتفادي التعقيدات التي يمكن أن تترتب عن التعامل مع مفهوم " الطبقة لذاتها " لأن إمكانية تعبير الطبقات الاجتماعية عن ذاتها في الجزائر , لم تكن متاحة. أما الثانية فقد استخدمت الطبقة بمفهومها الماركسي , إلا أنها أعلنت بصراحة أنها تستغني عن مفهوم (الطبقة في ذاتها) ؛ لأنه غير مناسب في مجتمع مثل المجتمع الجزائري. فالإشكال الذي واجه الباحثين ،إذا ،هو عدم توفر إمكانية التعبير عن أفكار

أو إيديولوجيات متعددة في ظل دولة توليتارية . إلا أن هذه الحواجز لم تعد قائمة منذ إقرار التعددية من خلال دستور فبراير 1989 .

و قد حاول بوخبزة في دراسته البحث ما إذا كانت الطبقات الاجتماعية أو المجموعات الاجتماعية - كما يسميها - قادرة على إعادة إنتاج نفسها, أي هل هي في تواصل أم هناك انقطاع ؟. و ما إذا كانت الهوة بين الطبقات الاجتماعية في اتساع أم في نقصان . لعل أهم نتائج دراسة محمد بوخبزة هي التأكيد على أنه : " بين مجموعات القمة و المجموعات التي تليها ظهرت فجوة . و الحقيقة أنه بين 1959 و 1979 , ازداد متوسط دخل الفرد بوتيرة تزيد عن 12 % سنويا لدى الإطارات السامية في حين أن هذه البوتيرة تتجاوز بصعوبة 8 % لدى الإطارات المتوسطة , أما مستوى العمال المؤهلين فأقل من ذلك (26) .

و هذه النتيجة معاكسة لمضمون الخطاب السياسي في تلك المرحلة, حيث كان يدعو إلى تقليص الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع . و هذا الاتجاه نحو الاتساع في الفروق , يلاحظ أيضا على مستوى توزيع الطبقات الاجتماعية , إذ يقول بوخبزة أن الطبقات الاجتماعية في السبعينيات كانت موزعة على هذا النحو (27):
-الفقراء 54,8 %

-متوسطو الحال 18,7 %

-ميسرو الحال 26,5 %

و يعلق على هذا التوزيع العددي للطبقات الاجتماعية بالقول : " من خلال هذه الأرقام يلاحظ بعض الظواهر الدالة على التخلف : قبل كل شيء الضعف الكبير في القاعدة الديموغرافية لما يطلق عليه الطبقات الوسطى " (28).

و يخلص الباحث إلى نتيجة مفادها : " حصول بعض الاستقطاب الاجتماعي . في الأعلى: الإطارات السامية , المهن الحرة , المقاولون الخواص , فقد شكلوا أقل من 3 % من السكان عام 1979 . و هم يحصلون على قسم مهم نسبيا من الفائض الاقتصادي

. و في الأسفل يوجد الذين ليس لديهم عمل و الذين يحصلون على تحويلات عمومية منح - تقاعد - منح عائلية (29). إن هذا الاستقطاب وضعف الطبقات الوسطى التي تعتبر مجموعات عازلة هي العوامل التي تغذي الصراع بين المجموعات الاجتماعية , حسب الباحث . إلا أن بوخبزة لم يهتم بحالة الطبقة الوسطى نفسها , و إنما تناولها بصورة غير معمقة , على اعتبار انه درس بشكل أساسي التحولات في بنية المجتمع الجزائري .

5- علي الكنز و المثقف المنفصل :

قدم علي الكنز مقارنة حول الطبقة الوسطى في الجزائر تحت عنوان "معطيات لتحليل الانتليجانسيا في الجزائر". و قد أورد هذه المقاربة في كتابه (حول الأزمة). و في البداية طرح علي الكنز مسألة شروط وجود الانتليجانسيا قبل تناول الأشكال الامبريقية لانتشارها في المجال الاجتماعي و الزمن التاريخي . و في هذا الشأن يميز علي الكنز بين صنفين من المثقفين : (30).

1- المثقفون الذين يعيشون في وسط مغلق . و هؤلاء في نظر علي الكنز لا يشكلون انتليجانسيا ؛ و ذلك مهما كان إنتاجهم. نفس الشيء بالنسبة لجمهير المتخرجين و أصحاب الشهادات الجامعية الذين لا يكونون مثقفين و من

باب أولى لا يكونون انتليجانسيا , اذا لم تفعل المعرفة المتراكمة فعلها في النظام الدلالي الرمزي للمجتمع.

2- المثقفون (العضويون) : و هم المثقفون الذين لهم قدرة على إنتاج و إعادة إنتاج معنى اجتماعي , أي نسق من أفكار ذات دلالات اجتماعية في مقدورها , تكوين و توجيه كل أو جزء من المجتمع المدني الذي يتوحد فيه هذا النسق , أي أنها تساعد على توجيه ممارسة اجتماعية .

و نلاحظ من خلال هذا المنظور الذي اختاره علي الكنز في تحليله لتشكيل الانتليجانسيا في الجزائر تأثيره الكبير بنظرية أنطونيو غرامشي حول المثقف , حيث يميز بين المثقف التقليدي و المثقف العصري . أي يميز بين المعرفة التي لا تتحول إلى ممارسة و المعرفة التي تتحول إلى ممارسة .

ووفق معيار الاتصال و الانفصال عن المجتمع , يرى على الكنز أن المثقفين الجزائريين الأوائل عرفوا الانفصال و الانسلاخ عن مجتمعهم منذ البداية , ففئة منهم التجأت إلى أبطال شرق أوسطيين و إلى طرق تمكنهم من فرض أنفسهم في الحقل الثقافي الجزائري دون أن يكون ذلك عن طريق الانغراس داخل المجتمع المدني. أما الفئة الأخرى , فقد اغترفت من الثقافة الفرنسية الداعية للحريات (31).

و إذا كان على الكنز يحدد جهة الدوائر الثقافية التي تأثر بها المثقفون الجزائريون , وفي تحديد هذه الدوائر ؛ فإنه يتفق مع طرح " محمد أركون" القائل بأن الجزائر كانت تتأثر في العصور الوسطى بالإشعاع الثقافي في كل من الأندلس تونس ؛ ثم بعد أفول حضارة الأندلس ووقوع الجزائر تحت الاحتلال في القرن التاسع عشر أصبحت فرنسا من أهم مراكز التأثير الثقافي بالنسبة للجزائر . و من الملفت للانتباه في مقارنة علي الكنز قوله: " انه لمن المدهش حقا أن نلاحظ طيلة المرحلة الممتدة ما بين بداية القرن لغاية اندلاع ثورة التحرير الوطني سنة 1954 إن المجتمع الجزائري لم يعرف يقظة ثقافية مثل تلك التي رافقت صعود الوطنية و ظهورها في البلدان الأخرى " (32).

و هذا السؤال على قدر كبير من الأهمية , و هو يشبه إلى حد بعيد ذلك السؤال التاريخي الذي طرحه ماكس فيبر عندما كان يحاول تفسير ظهور الرأسمالية في أوروبا الغربية قبل ظهورها في آسيا . إن علي الكنز لم يحاول الإجابة عن السؤال الكبير الذي طرح , لكنه اكتفى بتحليل انعكاسات انفصال المثقفين الجزائريين عن واقعهم الاجتماعي . و يحدد ذلك في ثلاثة جوانب: (33).

1- عجز المثقفين عن تحويل إنتاجهم الثقافي إلى ثقافة ذات بعد اجتماعي , و عدم قدرتهم على التحول إلى انتيليجانسيا .

2- إن عضوية المثقفين الجزائريين انتهت بهم إلى سوء التقدير لأهمية ظاهرة صعود الوطنية في أوساط الجماهير. لقد كانوا متذبذبين حتى عند التحاقهم بحرب التحرير, حيث جاء ذلك متأخرا , مما أثر على مركزهم في الحركة الوطنية.

3- أصبح المثقفون في ظل الدولة الوطنية موظفين , أما الجيل الجديد منهم , فقد تحول إلى قناة قولبها النظام البيروقراطي .

وفي رأيي أن مقارنة علي الكنز تسلط الضوء على جوانب لم يتناولها محمد بوخبزة أو مغنية الأزرق ، وهي الأسباب التاريخية التي جعلت من المثقف الجزائري مجرد قناة بين الطبقة التي تحكم و بين الطبقة المحكومة . فإذا كان محمد بوخبزة كشف عن وجود تناقض بين الخطاب الرسمي و الممارسة ، و إذا كانت مغنية الأزرق ركزت على تشكل طبقة مهيمنة بسبب بيروقراطية النظام ، على الطريقة الستالينية ، فان هذه الأسباب لا تسلط كل الضوء على عجز المثقفين الجزائريين عن خلق أفكار تؤثر في العمق الاجتماعي . إن مقارنة علي الكنز تركز على خصوصية تشكل المثقفين الجزائريين التي جعلت منهم طبقة منفصلة عن المحيط الاجتماعي و بالتالي غير قادرة على التأثير . ولعل هذه الصفة مازالت تلازمها إلى اليوم.

و الخلاصة أن المجتمع الجزائري عرف حراكا اجتماعيا كبيرا بفعل حرب التحرير ثم عرف حراكا بعد الاستقلال بسبب تركيز تجربة التنمية على التصنيع . غير أن هذا الحراك كان في الغالب أفقيا ؛ إذ تحول الفلاح إلى عامل في المصنع و القروي إلى حضري .

لكن ذلك لم يؤدي إلى تقليص الهوة بين الجزائريين كما كان يزعم الخطاب السياسي وكما بين ذلك محمد بوخبزة بل أنها ازدادت بعد عام 1989 ، أي بعد الشروع في اصطلاحات اقتصادية تخلت بموجبها الدولة عن لعب دور البرجوازي الذي يتكفل بتشغيل الجميع . ومثلما أخفقت تجربة التصنيع في تقليص الهوة بين الجزائريين ، فان التحول إلى اقتصاد السوق الذي يهدف إلى خلق مجتمع مفتوح بدأ يعطي إشارات على أن المجتمع الجزائري يتجه لأن يكون شبه مغلق .

فآلية إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية تتجه نحو تركيز نفسها أكثر فأكثر لتصبح مثل القدر الذي لا مرد له .

الهوامش

- 1-Bourdieu (Pierre) .travail et travailleurs en Algérie .p383,
- 2-Jeanson (Francis et Calette) ,L'Algérie hors la loi , éditions ENAG 1993.p149.
- 3-Ibid ;p152
- 4-Ibid ;p149
- 5- Bourdieu (Pierre) ,op,cit ,p383.

6- عبد القادر جغلول , تاريخ الجزائر الحديث , ترجمة , فيصل عباس دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ط 3 , 1983, ص 156.

7- المرجع السابق , ص 156.

8- Bourdieu (Pierre), op.cit , p383.

9- هنري أرفون , فلسفة العمل , ترجمة , عادل العوا. منشورات عويدات , بيروت , باريس , ص ص 32- 33

10-op-cit , p384.

11-Ibid ,pp384-385.

12-Gallissot (René) , classes sociales et développement en Algérie depuis l'indépendance , in connaissance du tiers monde, Union générale d'édition, Paris 1978,pp279-306.

13-Ibid ;pp282. 283

14-Ibid :p291.

15-Ibid :p292.

16-Ibid :p296

17-Ibid :p296.

18-مغنية الأزرق , نشوء الطبقات في الجزائر، ت /سمير كريم مؤسسة الابحاث العربية , بيروت, 1980 , ص. 25

19- المرجع السابق , 28.

20-الرجع السابق, ص 183.

21- المرجع السابق , ص 183.

22-Boukhoubza (M'hammed) ,Ruptures et transformations sociales en Algérie ,O.P.U. Alger 1980,11,p17.

23-Ibid : p18.

24-Ibid :p19.

25- محمد عبد الحميد : نظريات الاعلام و اتجاهات التأثير, عالم الكتب , ط 1 , 1997 , القاهرة ص 287 .

26-op.cit p271.

28-Ibid :p354.

29-Ibid :p354.

30-Ibid :p271.

30-علي الكنز , حول الأزمة , دار بوشان للنشر , 1990 , ص 15 .

31- المرجع السابق , ص 25.

32- المرجع السابق , ص 26.

33- المرجع السابق , ص ص 28 - 36.